

كلمة الجامعة العربية في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023

24 مارس 2023

يُعد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في ظروف عالمية بالغة الدقة من تهديد للأمن المائي وامن الطاقة والامن الغذائي، وتداعيات الحرب والصراع الدائر في اوكرانيا، والنتائج الكارثية المترتبة على الجائحة العالمية التي أدت الى زيادة الخسائر البشرية والاقتصادية بطريقة غير مسبوقة، ومع استمرار تأثيرات تغير المناخ التي تنعكس على كل القطاعات خاصة المياه والغذاء المرتبطان بسبل عيش الانسان والتنمية الاقتصادية وتحقيق اهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

المنطقة العربية تشارك العالم في هذه الضغوط، بل تتعرض لضغوط إضافية كنتيجة لتبعية الدول العربية في موارد المياه، والتي تأتي للمنطقة من خارج حدودها، وإذا أضفنا لذلك الاحتلال والصراعات والأزمات في عدد من الدول العربية، والتوسع الحضري المتسارع، والحاجة لنقل وتوطين التكنولوجيا ذات الأسعار المعقولة، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية للعاملين في قطاع المياه والقطاعات المرتبطة به، كل هذه العوامل أدت الى إدراك عميق في المنطقة العربية بأهمية التحرك الان وفوراً.

هذا الوضع المائي الموثق الإحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية. جعل المياه وتحقيق الامن المائي العربي على قمة الأولويات العربية. ويتولى المجلس الوزاري العربي للمياه، المنشأ في إطار جامعة الدول العربية مهمة معالجة هذه التحديات بشراكة وتعاون مع كافة أصحاب المصلحة والشركاء ضامناً بذلك عملية اتخاذ القرار الشاملة **inclusive** والمعتمدة على العلوم، من خلال تنفيذ الاستراتيجية العربية للأمن المائي لمواجهة التحديات والاحتياجات المستقبلية للتنمية المستدامة (2010 - 2030) التي اعتمدها القمة العربية في عام 2010، والتي تعبر عن الإرادة السياسية لتحقيق الامن المائي العربي.

هنا لا بد من الإشارة الى ان كافة الدول العربية تسعى بجهد لتحقيق الهدف السادس واضحة في اعتبارها حالة المياه في المنطقة، وترفع تقارير للمجلس الوزاري، وأكد على ان تحقيق هذا الهدف ليس خياراً في العالم العربي .. بل هو مسألة وجودية **existential issue**، لذا فقد تم وضع منظومة متكاملة تقوم بتنفيذ إستراتيجية الأمن المائي العربية المعتمدة، وهي المصدر الرئيسي لكافة المعلومات والبيانات الخاصة بالمياه في المنطقة العربية، وتعتبر الاستراتيجية الوثيقة الإقليمية لتنفيذ الهدف 6.

ان اهم تحدي يواجه المنطقة العربية هو التمويل وتوفير الموارد لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المعتمدة. وقد يكون من المفاجئ للعديد في هذه القاعة بالاستماع الى حقيقة ان الدول العربية تواجه تحديات مالية كبيرة في ظل الصورة النمطية التي تصور العالم العربي كبنر بترول لا ينفذ. ولكن الحقيقة هي ان المنطقة العربية تعاني من ديون تبلغ 1.3 تريليون دولار. وإذا نظرنا الى تركيبة الدول العربية الـ 22 التي من بينها 6 دول اقل نمواً، وإذا وضعنا في الاعتبار ان بعض التقارير تشير الى ان إجمالي الناتج المحلي لدولة مثل اسبانيا فقط اكبر من الناتج القومي لمجموع الدول العربية الـ 22 بما في ذلك الدول العربية المصدرة للبتترول.

وفي ظل هذه الأزمة التمويلية ليس من المتوقع ان يحدث تغيير في الإنفاق الحكومي على قطاع المياه، وهو ما قد يؤدي الى ضرورة النظر في طرق مبتكرة لتعبئة الموارد وتوفير الموارد اللازمة. وفي ذات الوقت فان التغير المناخي يترتب عليه تناقص موارد المياه العربية لتأثيره على معدل الأمطار بالإضافة الى استمرار ارتفاع درجات الحرارة وزيادة فاقد المياه بسبب البخر. لذا فان جامعة الدول العربية في إطار شراكاتها مع الاسكوا تدعم إطلاق "المبادرة العربية لتعبئة التمويل المناخي للمياه" بغرض زيادة الاستثمار والتمويل لقطاع المياه خاصة في البنية التحتية، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز القدرات.

لقد حددت المنطقة العربية الفجوات التي تحتاج لمعالجة، فتعزيز الإدارة الفعالة والشاملة للمياه، وتعزيز الاتساق والتنسيق عبر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، من اهم المجالات التي تحتاج الى ايلائها أهمية قصوى، وتسعى المنطقة لاعتماد وتنفيذ نهج "الترباط" (nexus) بين امن المياه والطاقة والغذاء، مع ضمان تقوية التنسيق داخل الدول وفيما بين الدول باستخدام الميزات التفضيلية لكل دولة عربية. ومن الأولويات العربية ايضاً توفير البيانات لإثراء عملية صنع القرار والرصد والتنفيذ المعتمد على العلوم، وبناء شبكات المعرفة الإقليمية، وتعزيز عوامل تمكين الابتكار والتكنولوجيا الذكية، هذه الخطوات يتم تحقيقها من خلال تمكين أصحاب المصلحة والفئات الهشة وخاصة في المناطق الريفية للانخراط في كل ما يتعلق بضمان حقوقهم المائية.

السيدات والسادة الحضور

لمواجهة التحديات في مجال المياه، بدأت الدول العربية في اعتماد سياسة التوسع في استخدام مصادر المياه غير التقليدية كخيار أساسي توافق عليه الخبراء العرب، بالإضافة الى استخدام المياه الجوفية،

مع التركيز على دراسة طرق مبتكرة لمصادر مياه أخرى كالاستمطار وغيرها، إلا أن المؤشرات العالمية ومنهجيات تنفيذ الهدف 6، لا تعكس بشكل كافٍ التحديات أو الفرص الرئيسية لرصد التقدم في المنطقة العربية لهذا الهدف، إذ أنها لا تتناول معطيات الدول التي تعاني من ندرة المياه كالدول العربية، ولا تركز على أهمية موارد المياه غير التقليدية، مثل تحلية المياه، أو إعادة استخدام المياه المعالجة، لذا فجهود كثيرة تحدث في المنطقة العربية لا يتم إدراجها في رصد تنفيذ الأهداف.

الكثير تم إنجازه والتقرير بشأنه، ولكني اعتقد اليوم نحن ليس في محفل لتعديد الإنجازات، بل المطلوب اليوم هو البناء على ما تم إنجازه في السابق، وتحديد الفجوات والتحديات، ووضع التزامات محددة للمضي قدماً لاستكمال العمل لتحقيق أهداف تقييم منتصف المدة للعقد الدولي للمياه، وقد قامت المنطقة العربية بتحديد أولوياتها الهيكلية المتمثلة في:

- ✓ مأسسة مفهوم أن المياه حق للجميع
 - ✓ تحديد الفجوات والاحتياجات في المرحلة القادمة
 - ✓ دراسة التحديات ووضع التصور للحلول المتوقعة
 - ✓ وضع خطط التنفيذ المرتبطة بأطر زمنية والشروع في التنفيذ
 - ✓ اعتماد اليات تنفيذ واقعية تعتمد على الميزات التفضيلية والنسبية لكل منطقة داخل الدولة نفسها
- وفيما بين الدول العربية

مما لا شك فيه أن هناك ميزات تفضيلية لكل دولة عربية، وقد تقدمت عدد من الدول العربية بالتزامات طوعية وطنية خلال هذا المؤتمر، سنسعى جميعاً لاستثمار هذه الأرضية القوية للعمل معاً لتحقيق الهدف 6

أن التحديات الآنية تعتبر فرصة لتسريع تنفيذ هذا الهدف، بل هي فرصة لتحقيق الأمن المائي العربي المرتبط بحياة المواطن العربي وبوجود المنطقة العربية، التراخي ليس خياراً في موضوع حيوي كالمياه ومواردها وإدارتها، هي فرصة لضمان عدم التخلف عن الركب والاستثمار في الإنسان.

هدفنا أن ينعم كل مواطن عربي وكل فرد في العالم بحقه في مياه شرب آمنة ومستدامة وخدمات صرف صحي تصون كرامته.

شكراً لحسن الاستماع